

البيان: 21 نوفمبر 2024

بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أ. خان كيه سي بشأن إصدار أوامر الاعتقال في الحالة في دولة فلسطين

في 20 أيار/مايو 2024، قدم مكتبي طلبات للحصول على أوامر بإلقاء القبض أمام الدائرة التمهيدية الأولى فيما يتعلق بالحالة في دولة فلسطين.

واليوم، واستنادا إلى الأدلة التي قدمها مكتبي، أكد القضاة أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن نظام روما الأساسي قد ارتكب جرائم.

فيما يتعلق بمحمد دياب إبراهيم المصري، المعروف أكثر باسم ديف، القائد العام للجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، المعروف باسم كتائب القسام، وجد قضاة المحكمة الجنائية الدولية أسبابا معقولة للاعتقاد بأنه مسؤول عن الجرائم ضد الإنسانية مثل القتل والإبادة والتعذيب والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي؛ فضلا عن جرائم الحرب المتمثلة في القتل والمعاملة القاسية والتعذيب وأخذ الرهائن والاعتداء على الكرامة الشخصية والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

فيما يتعلق برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف غالانت، وجد قضاة المحكمة الجنائية الدولية أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن كل منهما ارتكب جريمة الحرب المتمثلة في استخدام المجاعة كوسيلة للحرب والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية، كمرتكب مباشر، يتصرف بالاشتراك مع الآخرين. ووجدت الدائرة أيضا أسبابا معقولة للاعتقاد بأن كل منها مسؤول عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجمات عمدا ضد المدنيين كرئيس.

كما قدم مكتبي طلبات للحصول على مذكرات اعتقال للسيد يحيى سنوار، الذي كان آنذاك رئيس حماس في قطاع غزة، والسيد إسماعيل هنية، الرئيس السابق للمكتب السياسي لحماس، لكنه سحبهما لاحقا بعد أدلة تؤكد وفاتهما.

واليوم، ينبغي أن يكون عقلنا الجماعي وتركيزنا على ضحايا الجرائم الدولية في إسرائيل وفي دولة فلسطين. في اجتماعاتي الخاصة مع ضحايا وعائلات الرهائن الذين تم أخذهم من الكيبوتس، ومع ضحايا غزة الذين فقدوا الكثير من أحبائهم، أكدت أن القانون موجود للجميع، وأن دوره هو تبرير حقوق جميع الأشخاص.

ويؤكد قرار القضاة المستقلين في المحكمة الجنائية الدولية أنه يجب التمسك بالقانون الإنساني الدولي في جميع الظروف من خلال عمليات قضائية عادلة ونزيهة.

وكما أكدت في أيار/مايو، قدمت هذه الطلبات بعد تحقيق مستقل، وعلى أساس أدلة موضوعية يمكن التحقق منها تم فحصها من خلال عملية الطب الشرعي.

وأناشد جميع الدول الأطراف أن ترقى إلى مستوى التزامها بنظام روما الأساسي باحترام هذه الأوامر القضائية والامتثال لها. ونحن نعتمد على تعاونهم في هذه الحالة، كما هو الحال مع جميع الحالات الأخرى الخاضعة لولاية المحكمة. ونرحب أيضا بالتعاون مع الدول الأطراف من غير الدول في العمل من أجل المساءلة ودعم القانون الدولي.

وسأواصل أيضا التماس التعاون من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك دولة إسرائيل ودولة فلسطين لضمان أن يفي مكتبي بالكامل بمسؤوليته عملا بالمادة 54 من نظام روما الأساسي في التحقيق في الظروف التي تجرم وتبرئته على قدم المساواة. وتمشيا مع نظام روما الأساسي، لا يزال باب التكامل مفتوحا. وكما هو الحال مع جميع الحالات، سنواصل التقييم النشط لتطبيق هذا المبدأ الأساسي، الذي يتطلب تحقيقات محلية حقيقية وأي مقاضاة ضرورية لنفس الأفراد لنفس السلوك إلى حد كبير.

وبالتوازي مع ذلك، يواصل مكتبي تحقيقه المستقل والنزيه في الحالة في دولة فلسطين مع التركيز. ونحن نمضي قدما في مجالات تحقيق إضافية في المناطق الخاضعة لولاية المحكمة، والتي تشمل غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتصاعد العنف، وزيادة تقلص وصول المساعدات الإنسانية، واستمرار توسيع نطاق الادعاءات بارتكاب جرائم دولية في غزة والضفة الغربية.

سنواصل الاضطلاع بولايتنا من أجل الوفاء بالالتزام الأساسي الذي يشكل أساس نظام روما الأساسي: أن حياة جميع البشر لها قيمة متساوية.

مزيد من المعلومات

بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أ. خان كيه سي: طلبات للحصول على أوامر اعتقال في الوضع في دولة فلسطين

رد الادعاء الموحد على ملاحظات المتدخلين عملا بالمادة 68 (3) من نظام روما الأساسي والقاعدة 103 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

قرار إنهاء الإجراءات ضد السيد إسماعيل هنية

الحالة في دولة فلسطين

مكتب المدعي العام

المصدر: مكتب المدعي العام | الاتصال: OTPNewsDesk@icc-cpi.int